

Distr.: Limited
9 November 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السابعة

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

مشروع التقرير

المقررة: آنا بوبوفا (بلغاريا)

إضافة

رابعاً - استرداد الموجودات والتعاون الدولي

- ١- نظر المؤتمر، أثناء جلسته السابعة المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "استرداد الموجودات" والبند ٦ منه المعنون "التعاون الدولي".
- ٢- وترأست المناقشة رئيسة المؤتمر، وأشارت في ملاحظاتها الاستهلالية إلى قرار المؤتمر ٢/٦ المعنون "تيسير التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات وإعادة عائدات الجريمة"، وقراره ٣/٦ المعنون "تعزيز فعالية العمل على استرداد الموجودات"، وقراره ٤/٦ المعنون "تعزيز استخدام الإجراءات المدنية والإدارية في مكافحة الفساد، بوسائل منها التعاون الدولي، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".
- ٣- وقدم ممثل للأمانة معلومات محدّثة عن الأنشطة المضطلع بها في مجال استرداد الموجودات. وعرض مذكرة من الأمانة بشأن استبانة ضحايا الفساد، وتبادل المعلومات التلقائي، واستخدام التسويات وغيرها من الآليات البديلة (CAC/COSP/2017/8). وأشار أيضاً إلى مذكرة من الأمانة بشأن الممارسات الجيدة في استبانة ضحايا الفساد والمعايير المعتمدة لتعويضهم (CAC/COSP/2017/11). كما قدّمت معلومات بشأن الأنشطة المضطلع بها من أجل تنمية المعارف التراكمية، وبناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات، وتوفير أنشطة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للدول. وأشار ممثل الأمانة إلى ورقة اجتماع تتضمن عرضاً وجيزاً للدراسة المتعلقة بإدارة الموجودات المضبوطة والمصادرة والتصرف فيها على نحو فعال.



٤- وأشارت ممثلة لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") إلى أن المبادرة، التي احتفلت في عام ٢٠١٧. بمرور عشر سنوات على تأسيسها، عززت جهودها الدولية المتعلقة باسترداد الموجودات من خلال مزيج يشمل مشاركات قطرية، والتأثير على وضع السياسات، والشراكات والأنشطة الإقليمية، والمعارف والابتكار، فضلاً عن العمل في مجالي الدعوة والاتصالات. وأشارت على نحو محدد إلى المنتدى العالمي المرتقب لاسترداد الموجودات، المقرر عقده في واشنطن العاصمة في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي سيكون محفلاً لدعم استرداد الموجودات. وستشارك في استضافة المنتدى، الذي تمخض عن قمة مكافحة الفساد المعقودة في لندن في أيار/مايو ٢٠١٦، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتعمل مبادرة "ستار" على نحو وثيق مع البلدان الأربعة التي هي محور تركيز المنتدى العالمي (وهي أوكرانيا وتونس وسري لانكا ونيجيريا) للإعداد لاجتماعات التشاور بشأن القضايا التي ستتنظم خلال الحدث. واستحدثت المبادرة كذلك منتجات معرفية، منها دليل جديد بشأن الإقرارات المالية، ودعمت شبكات الممارسين، ونظمت نحو ٢٥ مشاركة قطرية مباشرة. وركزت المشاركات القطرية على جملة أمور منها التحليل التكتيكي ووضع استراتيجية لاسترداد الموجودات، والمساعدة في إنشاء وحدات لاسترداد الموجودات، وتدريب المحققين والمدعين العامين والقضاة، وإسداء المشورة بشأن إدارة القضايا، وتيسير الاتصال بالولايات القضائية الأخرى، وانتداب موجهين. ومع بدء تنفيذ الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، يقوم عدد متزايد من البلدان بتحديد الثغرات في أطر استرداد الموجودات الخاصة بها، وأشارت ممثلة المبادرة إلى أن مبادرة "ستار" على استعداد لمساعدة الدول الأطراف في العمل بهدف تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية تنفيذاً تاماً.

٥- وقدم ممثل للأمانة معلومات محدثة عن الأنشطة المضطلع بها لتعزيز التعاون الدولي، ونتائج اجتماع الخبراء الحكومي الدولي السادس المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية. وعرض مذكرة من الأمانة بشأن التعاون الدولي في الإجراءات المدنية والإدارية للكشف عن الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية (CAC/COSP/2017/2). وأشار أيضاً إلى مذكرة من الأمانة بشأن تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية أثناء دورة استعراض التنفيذ الأولى (CAC/COSP/2017/7)، وورقة اجتماع عن جمع البيانات والنظم الفعالة لإدارة القضايا. كما قدم معلومات مستكملة عن الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة بموجب الاتفاقية (CAC/COSP/2017/CRP.3). وأشار إلى إطلاق مركز شبكي جديد للموارد بشأن التعاون الدولي على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٦- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أبدى عدة متكلمين تأييدهم لأنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، واجتماعات الخبراء الحكومية الدولية المفتوحة المشاركة لتعزيز التعاون الدولي بموجب الاتفاقية. وأشار أحد المتكلمين إلى أهمية كفاءة التآزر بين الهيئات الفرعية التابعة لمؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٧- وأشار العديد من المتكلمين إلى أن استرداد الموجودات هو أحد المبادئ الأساسية للاتفاقية، ودعوا الدول الأطراف إلى تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية على نحو فعال، وإلى تعزيز

التعاون الدولي في هذا المجال. واعتُبر أنَّ حرمان المجرمين من مكاسبهم غير المشروعة رادع قوي، وأنه يعزز سيادة القانون. وتبادلت بعض الدول أمثلة عما بذلته أو تبذله من جهود بشأن استرداد الموجودات المسروقة.

٨- وأبرز عدة متكلمين أهمية تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والخبرات في مجال معقد مثل مجال استرداد الموجودات. وشدد بعض المتكلمين أيضاً على أهمية بناء الثقة، واكتساب المعارف التراكمية، ومواصلة إقامة حوارات عملية، وتجاوز الاختلافات الموجودة في النظم القانونية. وأكد العديد من المتكلمين على الدور الرئيسي للدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ في تيسير تبادل المعلومات وتحديد الممارسات الجيدة والتحديات القائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجّع أحد المتكلمين الدول الأطراف على نشر تقارير الاستعراض القطري الخاصة بها كاملة.

٩- وقدم بعض المتكلمين معلومات عن الإصلاحات الوطنية الأخيرة الرامية إلى تنفيذ متطلبات الاتفاقية المتعلقة باسترداد الموجودات والتعاون الدولي، ومنها اعتماد القوانين ذات الصلة أو تعديلها؛ وإنشاء مكاتب مخصصة لاسترداد الموجودات؛ ووضع أدلة وكتيبات للممارسين؛ وإعداد مبادئ توجيهية للدول الطالبة بشأن الإجراءات القائمة؛ والأخذ بالمصادرة غير المستندة إلى الإدانة. ولوحظ أنَّ بعض البلدان استندت إلى الاتفاقية كأساس قانوني لتيسير المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، إما على حدة أو بالاتفاق مع معاهدات ثنائية.

١٠- وأشار عدة متكلمين إلى العقبات القائمة التي تحول دون نجاح استرداد الموجودات، ومنها تلك المتعلقة بتحديد الممتلكات وتعقبها وتحصيلها وضبطها ومصادرتها، وازدواجية التجريم، ومدة التقادم. وأشار بعض المتكلمين إلى أنَّ القدرات المحدودة للممارسين المعنيين وعدم توفر الإرادة السياسية ونقص الموارد المالية تمثل تحديات. وللتغلب على بعض العقبات العملية التي تحول دون التعاون، شجعت الدول الأطراف على تقديم أحدث المعلومات لإدراجها في دليل المكتب للسلطات الوطنية المختصة.

١١- وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك من خلال مبادرة "ستار"، في تعزيز قدرات الدول في مجال استرداد الموجودات.

١٢- وشدد متكلمون على أهمية التعاون والتحديات القائمة فيه، لا في المسائل الجنائية فحسب، وإنما أيضاً في الإجراءات المدنية والإدارية لأغراض استرداد الموجودات. وأضاف أحد المتكلمين أنَّ بلده يرى أنَّ الاتفاقية لا تتضمن أي التزام في هذا الصدد، لكنه اقترح النظر فيما إذا كان يمكن استخدام المادة ١٤ من الاتفاقية لتيسير هذا التعاون.

١٣- وأشار إلى مبادرات من قبيل المنتدى العربي لاسترداد الأموال ومنتدى أوكرانيا لاسترداد الموجودات والمنتدى العالمي المرتقب لاسترداد الموجودات، ومساهمة تلك المنتديات في فعالية العمل على إعادة الموجودات المسروقة. وفي هذا الصدد، أوضح أحد المتكلمين أنَّ إحدى الولايات التي أسندتها المؤتمر بموجب قراره ٣/٥ قد تم الوفاء بها مع النشر الإلكتروني مؤخراً لمبادئ لوزان التوجيهية بشأن استرداد الموجودات وأدلة استرداد الموجودات المرفقة بها، والتي جاءت نتيجة

لعملية لوزان. وعلاوة على ذلك، نظمت إثيوبيا وسويسرا، في إطار خطة عمل أديس أبابا وبدعم من المكتب، اجتماعاً لفريق خبراء دولي بشأن إدارة الموجودات والممارسات الجيدة في مجال استخدام الموجودات المستردة، بما في ذلك من أجل التنمية المستدامة.

١٤- وأشار العديد من المتكلمين إلى الجهود التي تبذلها وحدات الاستخبارات المالية الوطنية لتعقب عائدات الفساد وتجميدها. وفي هذا السياق، دعوا الدول إلى إزالة العقبات المترتبة على السرية المصرفية وتعزيز شفافية الملكية الانتفاعية.

١٥- وسلط متكلمون الضوء على أهمية الشبكات والقنوات الدولية لتبادل المعلومات السرية، مثل الشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومجموعة إيغمنت لوحدة الاستخبارات المالية. وذكر ممثل الإنترنت أنه بالإضافة إلى الشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات التابعة للإنترنت ومبادرة "ستار"، أنشأت الإنترنت نظام اتصالات آمنة لاسترداد الموجودات (I-SECOM) يمكن الوصول إليه عن طريق شبكة الاتصالات الآمنة I-24/7، التابعة للإنترنت. وتستعرض الإنترنت كذلك إمكانية استحداث نشرة فضية جديدة تُخصّص تحديداً لتحديد الموجودات وتعقبها ومصادرتها وإعادةها.

١٦- وحث ممثل ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول على الحد من استخدام حصانات الموظفين العموميين وقصر نطاقها بغرض وضع حد لإفلات الأفراد الفاسدين من العقاب.